نظرة في
آراء مطروحة للمناقشة(★)

محمد شيت صالح الحياوي

بغـداد

الدكتور مهدي المخزومي أستاذ من أساتذة النحو المشهورين في العراق. له جهود تذكر ولا تنكر في نقل المعارف النحوية بأسلوب جيد إلى تلاميذه وطلاب العلم في جامعة بغداد وبعض المجلات ذات العلاقة بهذا الضرب من الاختصاص. وعلى قدر ما قرأت له (ولم أقرأ إلا القليل) وجدته موفقاً في مهمته وذلك بتبسيط الموضوعات وترغيب الناشئة في دراستها، كما وجدته موفقاً في اجتهاده في كثير من الأمور الفرعية والقضايا الجانبية التي تقع ضمن دائرة النحو الموروث. ولكنه — والحق يقال — ليس بموفق إلا قليلاً إذا حاول التجديد فخرج عن تلك الدائرة وجاوز حدودها وتناول جذور النحو وأسسه وأركانه تقويضاً وبناءاً. وسنرى مدى صحة قولنا الأخير ودرجة انطباقه على الحقيقة عند استعراضنا وتحليلنا بحثه المؤثر (آراء مطروحة للمناقشة) في مجلة (الجامعة) أي جامعة الموصل — العراق. بالعدد الثاني من سنتها التاسعة حيث نجد ثلاث قضايا مهمة مبتكرة سنضعها في المختبر اللغوي لكشفها وتقدير قيمتها وتقرير ما فيها من قوة وضعف أو استقامة وانحراف.

1 – رأي في مصطلح المضارع

ولرأيه هذا جانبان، جانب يتعلق بالتسمية فيعترض عليها لينفذ من الاعتراض إلى جانب آخر هو دعوى ان المضارع مبني كله لا معرب فيه!.

إنه يريد أن نسميه (المستقبل) كما فعل الكوفيون وذلك غير صحيح — برأينا — لأن المضارع لا يدل على المستقبل حسب بل يدل على الحاضر أيضاً.، فهو ذو زمنين لا زمن واحد فلنسمّيه (الزماني) إذا أردنا الاستبدال.

إننا نوافقه في انتقاده النحاة لزعمهم أن التسمية كانت السبب في اعراب المضارع، ولكننا نخالفه ونعتبر المضارع معرباً لأسباب أخرى وليس مبنياً كما يريد أن يستنتج.

أما حججه وتعليلاته التي يعتمد عليها فهي الآتية:

1) المعاني الاعرابية التي تقتضي أن تتغير أواخر الكلمات في الجملة بمقتضاها هي الاسناد والإضافة والمفعولية وما كان من هذا القبيل، ولا يتحمل هذه المعاني إلا الاسم وحده ولذلك يقول ص 39 (ان الذي يتحمل هذه المعاني ويتغير آخره بحسبها هو الاسم وحده، وليس للفعل ولا ... على حد تعبيرهم أن تتغير أواخرها لأنها لا تتحمل شيئا مما تحمله خالد في الجمل الثلاث. فالمعرب إذن من أقسام الكلمة هو الاسم وحده وليس شيء من ... الأفعال ما يمكن أن يكون من قبيل المعربات). ويقول: (ففعل المستقبل أو يفعل صيغة فعلية، والفعل لا يتحمل من المعاني الاعرابية شيئا فهو مبني لا محالة ويجب أن يكون مبنياً).

(★) تعقيب على مقال (آراء مطروحة للمناقشة، للدكتور مهدي المخزومي، المنشور في المجلة الجامعية الموصلية) الذي يلي هذا التعقيب مباشرة.

وذلك كلام مبتور ناقص فيجب أن يضيف إلى الحالات الثلاث التي ذكرها حالة رابعة أي الجزم وهو من معاني الاعراب أيضاً كما عرف الاعراب بقوله (بيان ما للكلمة في أثناء الجملة من معنى اعرابي أو ما لها من وظيفة لغوية تؤديها) . لأن الذي يتحمل المعاني الاعرابية لا الاسم وحده بل الفعل المضارع أيضا . ولنسأله عن معنى جملة (وما كان من هذا القبيل) هي يعني الحال والتمييز والمستثنى ... الخ ، فإن كان يعنيها فكيف تكون هذه الموضوعات من قبيل المفعولية ؟ ألأنها منصوبة أم لسبب آخر ؟؟ أم يعني غيرها ، لا ندري فالقول مبهم .

2) بناء الفعل الماضي ، أقول : إن كان الماضي مبنياً فليس بالضرورة أن يكون المضارع كذلك . فبناء الماضي لا يستدعي بناء المضارع . إذ لكل طبيعته وقابليته . أما خلو اللغات السامية الأولى من الفعل الماضي فليس بدليل يوجب بناء المضارع ولا أدري لماذا وجدنا المضارع فيها ولم نجد الماضي ، لأن المنطق اللغوي يدلنا على أسبقية الفعل البسيط وعلى تطوره ربما من حرف إلى حرفين فثلاثة فأربعة .. فالمعقول وجود (فعَل) قبل (يفعل) ، وبولادة المضارع وهو خطوة تقدمية فمن المعقول أيضاً أن يتطور استعماله ويتسع اعرابياً ويتحمل أوجه الاعراب تبعاً لمقتضى التعبير الذي هو بدوره ابن الحاجات المتطورة الناتجة عن تطور التفكير واتساع مداه .

ولا يفوتني بهذه المناسبة الاعتراض على مصطلح (السامية) عند مدرسنا بول كراوس ومن جاء بعده أو قبله لان الاصطلاح — في نظري — غير صحيح علمياً ولا تاريخياً منذ استعمله شولتز الألماني 1781 إذ لم يثبت وجود شعب بهذا الاسم . وقد فطن إلى ذلك بعض الباحثين فاطلق على المجموعة السامية اسم (المجموعة العربية) أو (المجموعة العروبية) لأن أصل جميع القبائل والشعوب هذه كان من شبه الجزيرة العربية . ولكن التسمية الجديدة غير دقيقة أيضا لأنها تؤدي إلى الخلط والالتباس بين مجموعتين : مجموعة اللغات واللهجات العربية القديمة والحديثة التي تتفاهم مع بعضها بلغة مشتركة هي اللغة العربية ومجموعة اللغات الأخرى التي لا تستطيع أن تتفاهم مع العرب ولكنها أقرب إليهم من غيرها . فما العمل إذاً ؟ .

لابد والحالة هذه من ايجاد اصطلاح جديد هو كما اقترح (الشعرية) لأنه نحت مبتكر يزيل اصطلاح (السامية) من جهة كما يمنع الالتباس والاختلاط من جهة ثانية ومعناه الاقوام والشعوب (شبه العربية) أو التي سكنت أو هاجرت من (شبه جزيرة العرب) . فإذا قيل : القبائل العربية كان المراد من تكلموا أو يتكلمون العربية . وإذا قيل الشعوب الشعرية كان المقصود العرب وغيرهم ممن كانوا من أصل واحد وموطن واحد .

3) لا تأثير للادوات المختصة بالمضارع كالنواصب والجوازم في اعرابه . فإن كانت كما ذكر فمن المعقول أن تنصب ونجزم بدون وجود تلك الادوات ، وهو رأي لا يقبله أحد لأن تطبيقه سيؤدي إلى بلبلة لسانية وبعثرة فكرية من الصعوبة حصر آثارها الضارة ونتائجها الوخيمة .

4) المضارع يتسم بالابهام في الدلالة على الزمان لأنه يستعمل بلفظ واحد للحال والاستقبال . وهذا هو السبب الرئيس في تغييره ! أقول : ليس المضارع من الكلمات الغامضة أو المشوشة ولا يتسم بالابهام . كل ما هنالك أن معناه يتحمل زمانين هما الحاضر والآني كما ان بعض الكلمات غيره تتحمل معاني مزدوجة أو متعددة ولا تعتبر مبهمة وبالتالي لا يتغير آخرها . فالابهام غير موجود في المضارع وان وجد فليس هو السبب في التغيير .

5) يزول الابهام ويتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين أو سوف . أقول : المضارع دوماً يتحمل زماناً مزدوجاً ، واما (السين وسوف) فهما اللتان تدلان على المستقبل وبهما فحسب ينصرف الذهن إلى أحد زماني المضارع . فليس هنالك ابهام ولا زوال ابهام ، فالمضارع في الجملة لا يتحمل على الأرجح إلا زماناً واحداً من زمانيه ، اما إذا كان وحيداً غير داخل في تركيب ولا علاقة له بجملة فيحتمل الزمانين معاً ان شئت فسرته للحال وان شئت للاستقبال أو لكليهما .

6) (رفع وحرك آخره بالضمة لتخصص زمانه

بالحال وحرك آخره بالفتحة لتخصص زمانه بالمستقبل ، وإذا فتح آخره كان للمستقبل وليس في العربية مضارع مفتوح الآخر الا كان مستقبلاً) .

ينقض الجزء الأول من قوله جمل : سأسافرُ وسوف تسافرُ وهل يعود غداً ؟ وينقض الجزء الثاني مثل : أريد أن تسكت حالاً وجئت لاساعدك الآن وأسرعت كي أنقذك فوراً . وكلها مضارعات مفتوحة الآخر وليست للمستقبل بل للحاضر . وقياساً على رأيه نقول : اخي يساعدُني (بالضم) أي في الحاضر ويساعدني (بالفتح) أي في المستقبل . وهذا فساد لغوي غير وارد ولا مقبول . فدعوَى ان المضارع ينصب بعد اذن ، حتَّى ، اللام ، كي ، أو ، الواو ، الفاء إذا كان مستقبلاً فحسب دعوى غير صحيحة كما رأينا اللام وكي في الأمثلة السابقة . اما المنصوب بعد اذن وحتَّى وسائر الادوات الأخرى فله معنَى يختلف عن المرفوع بعدها وهذا لا ينقض تأثير ادوات النصب إذ قد بين النحاة معنَى النصب في هذه الادوات وشروطه فلا داعي لاتخاذ أمثلة الرفع (وهي لمعنَى مخالف لمعنَى النصب) دليلاً على ابطال تأثير الادوات كلها ابطالاً عاماً ونسف القواعد المقررة من أسسها ! .

7) (وجود افعال مضارعة منصوبة بدون اداة ، ونصبها كان بسبب دلالتها على المستقبل) . أقول : الأفعال المضارعة المنصوبة بدون أداة نادرة محدودة فإن صحت روايتها وثبتت كلها فهي شاذة ــ ولكل قاعدة شواذ ــ ولا يقاس عليها ، إذ لو قيس عليها لاختل ميزان الكلام وفسد تركيب الجمل واختلط الحابل بالنابل ، إضافة إلى هذا فهي ليست مفتوحة بسبب دلالتها على المستقبل فجملة (مره يحفرَها) مثلاً يمكن أن يضاف إليها كلمة (الآن) أو كلمة (حالا) لتدل على الحاضر مع بقائها منصوبة . أما الآيات التي فيها مضارع يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب فلكل وجه معناه . وليس المعنَى على ما اظن محصوراً في المستقبل بل قد يكون المستقبل أحد المعاني التي تتحملها بعض الآيات .

8) (ليس هنالك ادوات جزم تجزم المضارع بل يسكن آخره أي يبنَى على السكون إذا لم يرد به الحال ولا الاستقبال أي في حالتين : (ا) إذا دل على الماضي مثل لم يفعل ، لما يفعلْ . (ب) إذا لم يدل على زمان أصلاً مثل : ليدخل خالد الصف ، أو لا تدخلْ يا خالد الصف ، وان يدخلْ خالد ادخلْ معه) . وهذه البدعة الجديدة الأخيرة وفحواها إنكار ادوات الجزم وتأثيرها ، وكل ما هنالك ان المضارع لا يجزم بل يسكن آخره ! ولنسأل الباحث بدورنا ، هل يوجد فعل مضارع مجزوم أو ساكن الآخر (مجاراة لتعبيره) عدا ما اتصل بنون النسوة غير الفعل المقترن بلم ولما ؟.

ولنا اعتراض آخر على (لما يفعلْ) فانها لا تدل على الماضي فحسب بل تدل على الحاضر أيضاً. فهي ذات معنَى مزدوج فلماذا لم يعده مبهماً ولماذا جزم أي سكن اخره ولم ينصب أي يفتح آخره كما في الافعال المبهمة على زعمه ؟؟ وما معنَى جملة (إذا لم يدل على زمان أصلاً) ؟ . لقد ساق لنا ثلاثة أفعال واحد دخل عليه لام الأمر والثاني (لا) الناهية والثالث (إن) الشرطية ، وقال إن هذه الأفعال لا تدل على زمان أصلاً ! وسنجاريه على انحرافه ، ولكننا سنجعل لهازمناً فإذا وقتناها وجب أن يزول الجزم (السكون) على زعمه وهذا زلل آخر لاننا نقول ليدخلْ خالد الصف الآن أو لا تدخل الصف يا خالد بعد ساعة وان يدخلْ خالد ادخلْ معه فوراً أو بعد قليل . وهكذا نلاحظ أن الافعال بقيت مجزومة مع دلالتها على الحال أو الاستقبال الأمر الذي يلغي مدعاه . وتعترض أخيراً ونقول : لماذا اختار (إن) دون سواها من ادوات الشرط ؟ ألأنها رابطة حسب ؟ الا توجد ادوات شرط جازمة وضعت للزمان تخصيصاً ؟ وهناك أيضاً ادوات شرط تدل افعالها على زمان مفهوم من تركيبها في الجملة وسياق المعنَى تجنبها ولم يذكرها لانها لا تتفق مع نظريته الخاطئة من مختلف الوجوه .

2 – رأي في نون الوقاية والواقيات الاخريات :

والنون عنده أنواع ثلاثة :

1) النون التي تأتي مع الفعل عند اتصاله بياء المتكلم

وهو النوع الوحيد من الوقاية المزعومة المتعارف عليها منذ القدم كاصطلاح تقليدي هو في رأينا غير صحيح ، إذ النون – عندهم – تأتي لوقاية آخر الفعل من الكسر . لكن الفعل قد يكسر أيضاً في بعض المواضع كالتقاء الساكنين أو لضرورة الشعر أو باتصاله بياء المؤنثة المخاطبة بل قد تحذف الياء نفسها وتبقَى الكسرة وحدها دالة عليها كما في (لم يقضِ . لم يرمِ) .

لقد ضاقت بهم السبل ولم يهتدوا إلى الحقيقة فجاءوا بهذه الحجة الواهية وغاب عنهم ان هذه النون التي زعموا انها للوقاية هي في الواقع ليست سوَى نون الضمير (انا) قلبت ألفه ياء فصار (أني) ثم حذفت همزته فصار (ني) وذلك لكثرة الاستعمال منذ ازمان بعيدة تسهيلاً وتخفيفاً . ولاتزال نظائره مستعملة في بعض العاميات حيث يقال (أني) بمعنَى (أنا) .

إذاً فالصواب هو ان نلغي تلك التسمية (الوقاية) وأن نعرب النون وما بعدها ضميراً واحداً حيث نقول في (يكرمني زيد) : – ني – ضمير للمتكلم في موضع المفعولية .

إذا راجعنا بعض الأمثلة نجد أكثرية العرب قد التزمت النون مع الياء لضمير المتكلم بينما الأقلية تركت النون واكتفت بالياء وحدها إذ قالت الأولى (إنني ، أنني ، كأنني ، لكنني ، لعلني) بينما قالت الثانية (إني ، أني ، كأني ، لكني ، لعلي) .

2) النون في المثنَّى المرفوع وفي جمع المذكر السالم حيث يقول (لقد التزمت العربية هذه النون في المثنَّى وجمع المذكر السالم لتقي المد الذي قبلها من القصر أو الحذف) وهو رأي لا يؤيده الاستقراء ولا الواقع لأن كثيراً من الكلمات من أنواع مختلفة فيها مدود وليس بعدها واق مزعوم يقيها القصر أو الحذف ، لأن القصر لا يحصل من تلقاء نفسه ، إذا سبب اخلالاً في الكلمة ومثله الحذف الذي لا يكون اعتباطاً ، فلا نعلم حذفاً منظماً سوَى ما كان في المنادَى المرخم . وربما وقع الحذف أيضا عند المبتدئين في النطق أو عند ذوي العاهات اللسانية ، أما الاسوياء فلا يحذفون حرفاً من لفظ إلا لضرورة تقتضيها حالة لغوية جرى الصرف عليها . فلماذا كان المثنَّى وجمع المذكر السالم الوحيدين اللذين يخشَى على ألفيهما من القصر أو الحذف؟ ويقول (ان علامة التثنية هي الألف وحدها ... وان علامة الجمع في الزيدون والزيدين هي الواو وحدها ، والنون واقية) .

ولنسأله : أين الواو في – الزيدين – مثنَى وجمعاً ؟ ولسنا في حاجة إلى جواب لاننا نرد فكرته من أساسها فنقول : إن للمثنَّى علامتين أصليتين هما الألف أو الياء ومع كل منهما علامة فرعية هي النون ، فالنون فيهما ليست واقية كما ادعَى بل هي حرف مساعد قد يحذف لغرض فتبقَى الألف أو الواو أو الياء شاهدة على التثنية أو الجمع .

أما اعتراضه على النحاة بقوله : (... اما النحاة فقد غيروا يعربون هذه النون بدلاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد – المقتضب 1/ 5 –) فصحيح ولكنه مفتقر إلى تعليل فحواه عندنا ان النون لا يمكن أن تكون بدلاً من الحركة لأن البدل هو الألف أو الواو في حالة الرفع والياء في غيرها كما لا يمكن أن تكون النون بدلاً من التنوين أيضاً لأن هذه النون باقية في المثنَّى وجمع المذكر السالم سواء دخلت عليهما (أل) أو جردا منها ! وكذلك قوله (قد يستغنى عن النون والدلالة على التثنية والجمع باقية ببقاء الألف والواو نحو – كتاباي وقلماك وزيدوك وزيديك – أقول معترضاً أين الواو في الكلمة الأخيرة – ولم يعد للنون وظيفة عند الاضافة) فهو صحيح . اما قوله : (فقد حلت الياء – ياء المتكلم – أو الكاف محلها وابقتا على مد الألف والواو – أقول مضيفاً والياء – ودلالتهما على التثنية والجمع لانهما لم تعودا متطرفتين ولم تفتقرا إلى واق ، ولعل هذا ما كان يعنيه من كان يسمي هذه النون عماداً – مغني اللبيب 1/ 380) فليس بصحيح أن الياء أو الكاف حلت محل النون لأن النون شيء والياء والكاف شيء آخر ، فالنون تحذف أيضاً إذا جاء بعدها اسم ظاهر من جهة ولا تحذف في مثل (ذانك وتانك) من

جهة أخرى فلماذا تحذف هذه النون في موضع وتبقى في موضع آخر؟.

إن للحذف سبباً وللبقاء سبب آخر، وكلا السببين لا علاقة لها بما سماه وقاية أي حماية، لأن المثنّى أو جمع المذكر السالم إذا ركب مع غيره صار الجزء الأول من المركب مفتقراً إلى الثاني مسبوكاً معه فكانهما كلمة واحدة، وبقاء علامة التثنية الفرعية في التركيب لا لزوم له لأنها لو بقيت لكان هناك علامتان أو علامة مكررة وهذا مما يسبب إطالة أحرف التركيب ولذلك حذفوا المهم وابقوا الأهم اختصاراً كما يحذفون التنوين لنفس الغرض جرياً على العادة، وكنتيجة لما تقدم لم يقولوا: كتاباني، قلمانك، زيدونك، زيدينك طبيبان المستوصف، مهندسون الحدائق، اثنان عشر، اثنتين عشرة، بل حذفو نوناتها. ولكنهم لمنع الالتباس لا يحذفون هذه النون في (ذانكم وتانكم) لأن النون وإن كانت علامة فرعية كما بينا إلا أنها هنا أقوى في الدلالة على التثنية من الألف ولذلك بقيتا كلتاهما متلازمتين متكاملتين. والنون التي سماها البعض عماداً كان مصيباً في التسمية لأنها علامة مهمة لها دلالة كما رأينا ولها وظائف وأغراض أخرى كما سنرى فتسميتها (عماداً) دليل عليه وليس له. وآخر قولنا: لو كانت النون في المثنّى وجمع المذكر السالم للوقاية فلماذا جاءت مكسورة في المثنّى مفتوحة في الجمع ولم تأتيا بشكل واحد أليس في هذا شاهد آخر على التفريق بين علامات كل منهما لاختلاف مدلوليهما؟؟!

3) يدعي أن النون في الافعال المضارعة الخمسة جاءت بعد ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة كي تقي هذه الأحرف الممدودة من القصر أو الحذف أو التخفيف. وهذا الادعاء غير صحيح لأن سائر الممدودات في العربية لا ما ذكره حسب ليست في حاجة إلى شيء اسمه وقاية أو حماية. وقد اجهد نفسه فلم يستطع أن يأتينا إلا بدليل واحد مزعوم لا يقدم ولا يؤخر هو كلمة (أنا) التي قد يحذف ألفها في مثل (ها أنذا). وربما كان تصورها انها قد ترد بالألف عند قوم وبدونه عند آخرين

فلا علاقة لها بما أراد. ثم كيف يقول: (إن النون باقية مادام حذفها يؤدي إلى اخلال في المعنى)؟ مع أنها لم تأتِ عنده لمعنى أصلاً. أما قوله (فإذا أمن اللبس حذفت ولم يعد لبقائها جدوى وذلك إذا سبقها جازم أو ناصب —أقول عبر عنهما بالطريقة التي ادعاها في بناء المضارع—) فقد استعمل كلمتي جازم وناصب في حين أنكرهما في دعاواه السابقة، ولا أدري ان كان قوله: (لا يكون الجزم بحذف النون لأن الألف والواو والياء لو قصرت لبقيت الحركة دالة عليها) تعليلاً أم تفسيراً أم شيئاً آخر. ومهما كان غرضه فليس له علاقة باثبات مدعاه.

بقي قوله (ولعل من هذا القبيل —أقول: يعني للوقاية— الحاق النون في بعض لهجاتنا بمستقبلات الافعال —أقول يعني الافعال المضارعة— الجوف أو الثلاثية المضعفة نحو أقومَنْ اردّنْ... الخ وانما جيء بها في أكبر الظن لتقي ما قبلها من الحذف لأنه ساكن متطرف والصوت إذا تطرف كان عرضة للسقوط مداً كان أم غير مد)! فما هذا التخريج وكيف يتعرض الصوت إذا تطرف للسقوط مداً كان أم غير مد)!. فما هذا التخريج وكيف يتعرض الصوت إذا تطرف للسقوط ولماذا لم يذكر لنا أمثلة على سقوطه؟؟؟. أقول: إن لم تلحق النون اقومَنْ اردّنْ مثلاً فستصير في رأيه أقُو، أقُ، أرُ. فما هذه الاختراعات وأين سنصل؟؟ المسألة سهلة وواضحة لأن النون استعملها بعض العوام بادئ ذي بدء في توكيد بعض الافعال وبتقدم الزمن جرى استعمالها على ألسنتهم عادة سواء أكانت للتوكيد أم لغيره.

مما تقدم يمكننا-أن نجمل ما قلناه في الفقرتين السالفتين (2، 3) كما يأتي:

1) تعتبر النون علامة فرعية، أما الألف والواو والياء فعلامات أصلية.

2) تكون النون مكسورة للتثنية في المثنّى بنوعيه (مهندسان، مهندسين) وفي يفعلانِ وتفعلانِ. بينما تكون مفتوحة للجمع في جمع المذكر السالم بنوعيه (مهندسون،

مهندسينَ) وفي يفعلون وتفعلونَ ، وتكون مفتوحة أيضاً بعد ياء المؤنثة المكسور ما قبلها في تفعلين .

3) تكون النون في الأفعال الخمسة مادة الذكر عوضاً عن الحركة والسكون في (يفعل) أي تحذف النون إذا كان الفعل في حالة نصب أو جزم وتبقَى في غيرهما .

4) تحذف نون المثنَّى وجمع المذكر السالم إذا ركبا مع غيرهما ، فإن لم يؤمن اللبس بقيت كما في (ذانِ ، تانِ ، ذَيْنِ ، تَيْنِ) .

5) تعتبر ألف التثنية وواو الجمع وياءاهما في الأمثلة السالفة علامات اعرابية أيضاً .

2 – الهمـزة

ما قلناه عن النون يصدق على الهمزة ، فليست هناك همزة واقية لصوت مد يراد الحفاظ على مده ولم تأتِ لمثل هذا الغرض الذي ادعاه . فقوله (وعلامة التأنيث في صحراء وحمراء هي الألف وحدها) . غير صحيح من جهتين لأن هاتين الكلمتين وامثالها تدل على التأنيث بالصيغة من جهة لأنها على وزن فعلاء كما فيها ما اصطلح على تسميته بألف التأنيث الممدودة من جهة أخرى . والألف الممدودة هذه في الحقيقة علامة مركبة أو علامتان للتأنيث على الأصح ، هما الألف المقصورة وهي علامة أصلية والهمزة وهي علامة فرعية مساعدة لأن الثانية في الحقيقة ناتجة عن اشباع المد الذي قبلها أي مولودة من الأولى ، وإنما اختيرت الهمزة لمساعدة الألف المقصورة (لا الممدودة) لأنها أي المقصورة من مخرج متسع لهواء الصوت (وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، الكتاب 2 / 285) فإذا زالت الهمزة أو تغيرت لسبب ما بقيت الألف وهي العلامة الأصلية وحدها شاهدة على التأنيث كما لو حذفت في شعر أو غيره حيث تصير– صحرا ، حمرا–) أو ثنيت فتصير صحراوين حمراوين أو نسب إليها فتصير (صحراوي ، حمراوي) .

وقوله : (تقي الألف الممدودة– أقول تقي المقصورة كما شرحنا– القصر أو الحذف . ووظيفة الهمزة بعد الألف هي وقايتها جور الاستعمال وتعرضها للسقوط أو الحذف) غير واقع ولا وارد . أقول : كان القياس سقوط همزة ألف التأنيث الممدودة عند اضافتها كسقوط نون المثنَّى وجمع المذكر السالم لأن كلتيهما علامة فرعية كما بينا لكن الواقع أن النون هي التي تحذف لأن الحرف الذي قبلها يتحمل بحالة الاعراب ، أما الهمزة فلا تسقط لأنها هي تتحمل حالة الاعراب لا غيرها . وفي هذا دليل آخر ينفي وجود وقاية وما أشبه .

ودليل آخر نسوقه تثبيتاً هو كلمة (ليلاء) فلو كانت الهمزة فيها لوقاية مزعومة لكانت مرادفة ومطابقة لكلمة (ليلَى) لفظاً ومعنىً، لأن الأولى – على رأيه– مولودة من الثانية ، ولكن الحقيقة لا تقر بهذا لأنهما مختلفتان معنى كما هو مفهوم وواضح .

الهمزة الواقية الثانية كما ادعى هي التي تأتي بعد واو الجماعة في الفعل نحو الحجاج وصلوا . والواو الدالة على الجمع كما ذكر (تمتاز بشيء من الطول فهي ضمة ممطولة كالألف في ليلَى إذ كانت فتحة ممطولة) وهو قول صحيح . أما قوله (ولابد لهذه الواو من الهمزة بعدها ليسلم لها المد والمطل ، أو لابد أن تظهر بعدها الهمزة لأن الهمزة انما تنشأ بقطع صوت المد بعد مطله ولذلك رسموا هذه الهمزة الناشئة من مطل الواو بصورة ألف ، وهذا هو رأي الخليل وتفسيره) . فقول في مجمله غير صحيح لأن المد والمطل حاصل مع الهمزة أو بدونها ، بل أرَى المد والمطل أوضح في الواو نطقاً بدون الهمزة لأن الهمزة مع الواو لا مع الألف تقيد الصوت وتحدده وتضعف المد والمطل . فإن كان بعض الهمزات (لا الهمزة مطلقاً) ينشأ بقطع صوت المد بعد مطله فليس بالضرورة أن تأتي الهمزة بعد واو الجماعة فذلك من باب لزوم ما لا يلزم .

بقيت كتابة الألف بعد واو الجماعة واعتبار أصلها همزة ، وهذا رأي لا أؤمن بصحته فقد قيل في الألف هذه أنها للتفريق بين الاسم والفعل وقيل انها تقليد موروث وعلى كل فليست لها قيمة لأنها حرف يكتب ولا يلفظ ، وأرَى أن نستغني عنه كتابة كما اقترحت في

الاربعينات مع احترامي لاجتهاد الخليل وتقديري لعبقريته .

3 – الـهـــاء :

أنكر الباحث مصطلحين صحيحين هما (هاء السكت) و(ضمير الشأن) وغيرهما إذ ضمهما إلى أحرفه الواقية المزعومة . والحقيقة أن تسمية الهاء الزائدة التي تلحق أواخر بعض الكلمات تعتبر تسمية دقيقة لأن الغاية منها اشباع الصوت إلى آخر حد ممكن لاظهار الكلمة ولاسيما آخرها باقصى درجة من الوضوح اللفظي حتّى ينقطع صوت الناطق ويضطر إلى السكوت . فوظيفتها تكبير الصوت وتضخيمه لدى السامع ليتنبه إلى معناه فيرتسم في ذهنه بصورة جيدة ، كما أن هذه الهاء قد تفيد الشاعر أحياناً في نظم القصيدة وتساعده على التوسع في قافيته إذا كان رويها هاء ساكنة ومنحه حرية أكثر في اختيار الكلمات الخالية من الهاء . ولا ننسى أن الهاء والهمزة هما من مخرج واحد هو الحلق وانهما أطوع للصوت عند الوقف من اخواتها الأربع ، ولذلك كان اختيارهما دون سائر أحرف الحلق اختياراً طبيعياً لسهولتها وجدارتها لتأدية مهامها على الوجه الأكمل . وتظهر الهاء بأوضح صورتها بعد ألف الندبة نحو وامحمداه ، وازيداه . وليس صحيحا قوله (انها هاء كسعت بها الألف الممدودة في آخر المندوب لوقايتها القصر) .

أما قوله : (ولولا هذه الهاء لم يتحقق المد للألف أو لم يسلم المطل فيها لأنها وقعت متطرفة وبالندب حاجة إلى مد الألف لاسماع تفجعه أو توجعه فاستعين بالهاء التي هي من مخرج الألف وكثيراً ما تبادلا الموضع) فقول صحيح سوى ان الهاء ليست من مخرج الألف بل من مخرج الهمزة كما ذكرنا . وتعليله لكلمة (آه) صحيح أيضاً .

بقي قوله (وانما تلحق الهاء مثني الاسم وجمعه السالم ومثنّى الفعل وجمعه لأنها تسكن في الوقف فكرهوا أن يسكن ويسكن ما قبله وذلك اخلال به ، الكتاب 2 / 278) بل ذلك يؤدي إلى أن تتعرض النون للحذف لسكونها وتطرفها لأن وقوع الصوت في آخر الكلمة يعرضه للتحول أو السقوط – وافي ، علم اللغة ص 277 – فابقيت متحركة وكسعت بالهاء الساكنة). فهذا كلام مغلوط من عدة أوجه ، إذ نفينا وقاية النون كما سبق ونفينا وقاية الهاء وهو لايزال متمسكا بها بل لم تكفه هنا واقية واحدة بل اتبعها بأخرى ، كأن الواقيات عنده قطار ، فما هذا التعلق بشيء لا وجود له وكيف تسقط النون إذا سكنت ومتى كان وقوع الصوت في آخر الكلمة يعرضه للسقوط وأي صوت يعني ؟؟؟؟ ، كل هذا تمحل وتعمل خارج على طبيعة اللغة .

وفي رأيي أن الحاق هاء السكت جائز للاغراض مارة الذكر وذلك إذا أمن اللبس والاختلاط مع الضمير ، كما أنني أرى لفظها ثقيلاً إذا جاءت بعد ضم أو كسر مثل انطلقتْهْ ومعلمانِهْ ، ولكني أراها خفيفة إذا جاءت بعد فتح مثل ضربتَهْ وهلمَّهْ . ولا يفوتني التنبيه إلى خطأ ارتكبه الباحث تقليداً لغيره من القدماء والمحدثين وهو اعتبارهم (إنَّ) حرف جواب ، وخطأ آخر هو اعتبار الهاء المتصلة بها للوقاية المزعومة في البيت المشهور :

ويـقـلـن شـيـب قـد علا
ك وقد كبرت فقلت إنَّهْ

بينما الصواب مجيء (إنَّ) هنا وفي أي مكان آخر هو للتوكيد لا لغرض آخر اما الهاء فهو اسمها ضمير عائد إلى (شيب) . وخبرها محذوف ايجازاً لأنه مفهوم إذ المعنى فقلت : إن شيباً قد علاني وقد كبرت . وشبيه بهذا البيت إذا قيل لك : ما أنت بآثاري ولا مؤرخ فتجيبُ (ما) أو إذا سئلتَ : هل تفضل زيداً أم عمراً فاجبت : (زيداً) . فليست (ما) حرف جواب وإنما هي حرف نفي وارد في الاجابة ومثلها (زيداً) فقد جاء في الإجابة أيضاً . ومن الميسور اتيان أمثلة أخرى .

ولم يكتفِ الباحث بما تقدم بل أضاف إلى أحرف الوقاية المزعومة (الهاء) في (إنّه) من جملة (انه قام زيد) كما أضاف إليها (ما) في (انما) من جملة (انما قام زيد) نقلاً عن (ثعلب) والسبب عندهما هو تعذر دخول (إنّ) على الفعل مباشرة فكأن المطلوب هو دخول جميع الكلمات بعضها على بعض بصورة مطلقة ! .

ليس بشرط أن تدخل (انّ) على الفعل لتؤكده بل هناك سبل أخرى لتوكيده . اما ورودها في الجملتين السالفتين فليس توكيداً للفعل بل توكيداً لمعنى الجملة .

والهاء في الأولى ضمير الشأن وهو اصطلاح دقيق إذ يعطي معنى الابهام والعموم فتأتي الجملة بعده لتوضحه . وكلمة (ما) في الجملة الثانية تفيد الحصر والتعيين بعد التوكيد . ومعنى الجملة هو : ما فعله زيد ان قام فحسب ولم يفعل شيئا آخر . وعلى هذا يكون اعراب (إن) حرف توكيد والهاء ضمير الشأن اسمها وجملة (قام زيد) خبرها .

خلاصة شرحنا ونتيجة تحليلنا فيما تقدم ، إننا نخالف الباحث ولا نعترف بوجود أحرف للوقاية في العربية ، وليس ثمة واقيات ولا أواق ...

3 – رأيي في الألف والواو والياء والنون في الفعل

ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة في الأفعال عند الدارسين الأولين هي أحرف وعند سيبويه خاصة انها أسماء تارة وأحرف تارة أخرى . وعند النحاة (ولاسيما المتأخرون منهم انها ضمائر لانها تقع موقع ما تشير إليه أو تكنى عنه) .

أما رأيه فهي أحرف لا أسماء ولا ضمائر لقوله (ولم تكن اسماء عنده لانها ليست كالأسماء فليس لها معنى مستقل كما يقال وليس لها بنية الاسماء لانها تتألف من صوت واحد) . أقول : ما سموه بالضمائر المتصلة كالألف والواو والياء والنون ادخلناه في النوع الذي سميناه (أداة) .

ويختلف الباحث أيضاً مع بعض النحاة فلا يعتبر الأحرف الأربعة ضمائر لها علاقة بالاعراب كما اعتبرها البعض الآخر من النحاة ولكنه يعتبرها أحرفاً أو علامات تدل على العدد أو النوع حسب ، وهو رأي لا نقره عليه مطلقاً لأننا مع الفريق الثاني من النحاة وان كنا نختلف معهم في طريقة الاعراب . فقوله (والألف والواو خاصة في يفعلان ويفعلون هما الألف والواو في – الزيدان والزيدون –) قول صحيح اما عبارته (لا وظيفة لها في الموضعين غير الدلالة على التثنية والجمع لكنهما في الافعال للدلالة على عدد الفاعلين . ومثلهما الياء والنون في تفعلين وتفعلن : فالتاء فيهما ضمير المخاطبة والياء علامة ان المخاطبة واحدة والنون علامة أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنين) فصحيحها ان الألف والواو لا وظيفة لهما في الفعل (لا في الموضعين) غير الدلالة على عدد الفاعلين ولكنهما في الاسماء للدلالة على عدد الفاعلين من جهة وعلى الحالة الاعرابية من جهة أخرى . ومثلهما الياء والنون في تفعلين وتفعلن فالتاء فيهما ضمير الخطاب (لا المخاطبة) والياء في تفعلين علامة أصلية للمؤنثة وفاعل أيضاً ، أما النون فهي علامة فرعية تدل على الحالة الاعرابية والنون في تفعلْنَ علامة أصلية على المؤنثات وفاعل أيضا . أي أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنتين (لا اثنين) .

ويصدق ما قلناه على (الرجال جاءوا) و(جاءوا الرجال) فالواو فيهما للدلالة على العدد وعلى الفاعل أيضاً (لا العدد وحده) والرجال في كلتا الجملتين فاعل مكرر أيضاً . ولا مانع في نظرنا من تكرار الفاعل كما يتكرر الخبر وغيره . وقياساً على هذا يكون اعراب جميع الآيات والأحاديث والأبيات التي أوردها سواء اتفق النحاة معه أو اختلفوا . فلا اعتبار لقول المناطقة إنه لا يجتمع فاعلان في فعل واحد . فالحقيقة انهما قد يشتركان في فعل أو يكون الفعل مشتركا بينهما ، ووظيفة اللغة ليست فلسفية على كل حال . كما يصدق اعرابنا هذا على (الزيدان قاما) و(قاما الزيدان) فهما جملتان بمعنى واحد بصورة عامة ، والأولى اسمية والثانية فعلية لا كلتاهما فعلية ولا فرق بينهما – على رأيه – .

وأخيراً فنحن نؤيده في قوله : (وتبين مما تقدم أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في جميع الحالات أسلوب واسع النطاق في الاستعمال وقد اصطنعته أربع بيئات لغوية : بيئة هذيل وبني الحارث بن كعب وازد شنوءة وبيئة طيء واعتمده كثير من أعلام الدارسين . فإذا أخذنا بهذه اللغة المعتمدة التي رواها الثقات فقد كنا أبطلنا في نحو المناطقة قواعد قامت على اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس وألغينا وجوهاً إعرابية متكلفة) . أقول مضيفاً إلى ما رواه الثقات : إن للغة المطابقة أمثلة من القرآن الكريم والحديث الشريف أيضاً كما رأينا ، فمن الجائز والحال كما شرح الباحث الفاضل استعمال هذه اللغة واعتبارها فصيحة أيضاً وان كانت لغة (عدم المطابقة) لهجة قريش هي الغالبة والأكثر استعمالاً لا في القرآن والحديث فحسب بل في سائر المدونات قديما وحديثاً .